

## "اللقاء الوطني" في بعدا شرع باب الحوار : تطبيق الدستور وحماية الأمن والسلم الأهلي

اثبتت التجارب التي عاشها لبنان ان اقصر الطرق الى الحلول، هو الجلوس الى طاولة واحدة والحوار حول جميع القضايا وعدم ترك الامور على غاربها حتى تستفحل، ثم ننتظر الخارج، القريب منه او البعيد، كي يتدخل ويجمع اللبنانيين لصياغة تسوية او اتفاق ضرورة، بعدما تكون الاوضاع انحدرت الى مهاو خطيرة

الاحداث الخطيرة التي شهدها لبنان في غير منطقة في الشهر الماضي، وكادت في محطات عدة ان تذهب بالبلاذ الى اعادة انتاج صراعات خبرها اللبنانيون طيلة خمسة عشر عاما من النصف الثاني من القرن الماضي، دفعت رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، من موقعه الدستوري الجامع، هو المؤتمن على الدستور ووحدة الوطن والشعب والمؤسسات، الى لقاء وطني جامع في القصر الجمهوري، دعا اليه كل القيادات الرسمية والسياسية والنيابية والحزبية. واصر على عقد اللقاء بمن حضر، على الرغم من اعلان البعض عدم تلبية الدعوة لاعتبارات تم الاعلان عنها في بيانات ومواقف سبقت اللقاء. لكن ذلك لم يلبس اهمية ما صدر عن اللقاء من بيان جامع، شكل خارطة طريق واضحة للخروج من الازمة المتشعبة التي يقع لبنان تحت عبثها.

في قراءة لاهمية انعقاد اللقاء وما صدر عنه، لا بد من التوقف عند تركيز رئيس الجمهورية على الامن، وجعل الجميع يجمعون على ضرورة المحافظة على الامن والاستقرار والسلم الاهلي، كونها المرتكزات للثوابت الوطنية لحماية لبنان. في نتيجة اللقاء فتح الباب امام نقاش كل المواضيع الاساسية في البلد، ولعل ابرزها "التطوير الواجب اعتماده في نظامنا السياسي ليكون اكثر قابلية للحياة والانتاج، وذلك في اطار تطبيق الدستور وتطويره لناحية سد الثغر فيه وتنفيذ ما لم يتحقق من وثيقة الوفاق الوطني". هذا الامر حصل في غياب الذين قاطعوا، ما يعني ان الرئيس عون مصر على فتح الحوار في المستقبل القريب على مواضيع اساسية في البلد لانه "يرى فيه السبيل الوحيد لتطوير النظام، سواء كانت المعارضة او لم تكن".

بالتالي، لم تنته الامور مع انتهاء اللقاء. اذ ان رئيس الجمهورية يتابع يوميا ردود الفعل على "اللقاء الوطني" والمواقف التي صدرت عنه، والتي اتت

معاكسة تأكيد من الحاضرين على اهمية المحافظة على الاستقرار في البلاد، ومنع الفتنة من ان تخرق صفوف اللبنانيين من جديد. فاللقاء الذي فتح بابا واسعا للحوار بين اللبنانيين في المواضيع الاساسية التي تشغل بالهم راهنا، لن ينتهي عند صدور البيان والتأكيد على الثوابت الوطنية، بل سوف يستمر بشكل او باخر للولوج الى معالجة المواضيع التي وردت في الفقرة الخامسة من البيان، واهمها تطوير النظام وفق الاسس التي يتوافق عليها اللبنانيون من خلال الحوار الذي سوف يستمر من خلال مبادرات رئاسية متنوعة.

من هنا، فان ردود الفعل السلبية تجاه لقاء بعدا ليس لها ما يبررها، وكان حري بالذين قاطعوا ان يشاركوا ويبدوا ملاحظاتهم ويطرحوا آراءهم، لاسيما وان النقاط التي وردت في البيان الختامي ليست من النقاط الخلافية، بل هي موضع اجماع لبناني.

كما ان اثاره الوضع الامني في لقاء اراده رئيس الجمهورية وطنيا، هو خطوة استباقية ضرورية في ضوء ما شهدته البلاد خلال الاسابيع الماضية في تظاهرات بيروت وطرابلس وعند خطوط التماس السيئة الذكر بين محلتي الشياح وعين الرمانة، لاسيما وان التقارير التي صدرت عن الاجهزة الامنية لا تزال تورد معلومات عن مسائل امنية دقيقة يقتضي التحرك سريعا لتطويقها ومنع تفاعلها، لانه ثبت وجود جهات تعمل على الاخلال بالسلم الاهلي. لذا، لا شك في ان ما يحصل حاليا يدعو الى مقارنة وطنية تحصن الساحة الداخلية وتمنع اي اختراقات.

من هنا، فان الباب الذي فتحه رئيس الجمهورية للحوار لن يقفل بسهولة، لأن هناك تصميم على المضي فيه بالتوازي مع المعالجات القائمة للاوضاع الاقتصادية والمالية المتردية في البلاد، ولن تكون هناك معالجة لوضع ما على حساب وضع آخر، مع الاخذ في الاعتبار ضرورة الاسراع في التعاطي

ثالثا: لا تستقيم الحياة الديمقراطية في نظامنا



انعقاد "اللقاء الوطني" في قصر بعبدا.

اقتصادي ومالية واجتماعية وصحية مستجدة، الا انها لن تتغلب على ارادة اللبنانيين، ولن يكون الشعب هو المغلوب من جرائها. نستمد من تاريخ لبنان منظومة قيم اخلاقية ووطنية نركن اليها ونجد فيها ملاذا امنا يقينا التشرذم والتبعثر والتقاتل. هي ازمة اخطر من حرب، وفي زمن الازمات الكبرى علينا جميعا ان نرتقي بالعمل السياسي الى المستوى الوطني، متجاوزين الاعتبارات والرهانات السلطوية. الشعب لا يعادي ذاته ولا يعادي وطنه، وعلينا جميعا نحمل المسؤولية الناجمة عن هذه المعادلة.



اجتماع الرؤساء ميشال عون ونبية بري وحسان دياب على هامش "اللقاء الوطني".

خامسا: التأسيس على هذا اللقاء للانطلاق من بحث توافقي، من دون عقد او محرمات، بل باعلاء المصلحة الوطنية المشتركة، كي نعالج بروج المسؤولية والتفاهم مفاصل الخلافات الكبيرة التي تؤجج انقساماتنا، فنسعى معا الى توحيد المواقف او تقاربنا بشأنها، اقله حول المسائل الكيانية والوجودية التي تتعلق بوحدة وطننا وديمومة دولتنا ويندرج ضمن ذلك:

- السبل الاليفة الى معالجة الازمة الاقتصادية والمالية والنقدية وتداعياتها الاجتماعية، عبر اعتماد مسار نهائي للاصلاحات البنوية في ماليتنا العامة، واعتماد برنامج صندوق النقد الدولي في حال وافقنا على شروطه الاصلاحية لعدم تعارضها مع مصلحتنا وسيادتنا، وعبر مكافحة الفساد بشكل جدي، والتأكيد على حقوق المودعين وعلى نظامنا الاقتصادي الحر المنصوص عنه في دستورنا وجعله منتجا.

- التطوير الواجب اعتماده في نظامنا السياسي ليكون اكثر قابلية للحياة والانتاج وذلك في اطار تطبيق الدستور وتطويره لناحية سد الثغر فيه وتنفيذ ما لم يتحقق من وثيقة الوفاق الوطني.

- المسائل الاساسية التي تتعلق بالمصلحة اللبنانية العليا لناحية التأكيد على موقع لبنان ودوره في محيطه والعالم كجسر عبور بين الشرق والغرب ومكان تلاق للاديان والمعتقدات، وتداعيات كل ما يصيب هذا الدور من سياسات خارجية تؤثر على هويته العربية وعلى موقعه الجامع، كقانون قيصر ومسألة النزوح والتوطين وعملية اعدام القضية الفلسطينية، بما لها من تأثيرات تدميرية على النموذج اللبناني وتفاعله مع محيطه.

كل هذه المندرجات، تؤكد بما لا يقبل مجالا للامتناع عن المشاركة في معركة تحصيل لبنان، ان السبيل الوحيد لمعالجة الملفات الداخلية هو الحوار من ضمن المؤسسات الدستورية. من خلال اصرار رئيس الجمهورية الذي هو رئيس كل المؤسسات على المضي بلا هوادة في فتح الباب واسعا جدا لادخال الجميع الى الحوار ليكونوا شركاء في تثبيت المرتكزات وتطوير عناصر القوة، انطلاقا من استكمال تطبيق كامل بنود الدستور، وعدم التلؤك عن سد الثغر بروج من المسؤولية الوطنية والشراكة في القرار، وباب الحوار فتح ليستمر مشرعا حتى الوصول الى الهدف الاساس حماية لبنان والحفاظ على شعبه وتطوير مؤسساته".